E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.7/1994/L.4/Add.4
1 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الموارد الطبيعية
الدورة الثانية
٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤
البند ١٠ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد باتريك م. تشيبونغو

الفصل: ــــــــــ

الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع التعدين: تدفق الموارد المالية واستحداث ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

(البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ (أ) من جدول أعمالها في الجلسة الأولى لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية التي عقدت يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن سبل ووسائل تيسير تدفق الموارد المالية واستحداث ونقل التكنولوجيا لتنمية قطاع الموارد المعدنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (E/C.7/1994/7).

٢ - وقام بعرض التقرير ممثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. فأكد أن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال قد استفادت من تدفق التمويل والخبرة التقنية من القطاع الخاص الدولي ومن برامج المعونة المتعددة الأطراف والثنائية. وأشار الى الحاجة الى كفالة توافر معلومات قانونية/تنظيمية وكذلك معلومات علمية جيولوجية يعول عليها. وأشار في الختام الى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد بينت بإيجاز الحاجة الى تقييم مشاريع الموارد الطبيعية وتوفير بيانات علمية جيولوجية؛ فثمة دول كثيرة من الدول الأعضاء تعتمد على تلك الأنشطة.

٣ - وأعرب عديد من الخبراء عن تقديرهم لنوعية التقرير ولعرضه الواضح والمختصر للقضايا، وإن كان بعض الخبراء قد أشاروا الى أن قضية البيئة كان ينبغي معالجتها أيضا.

٤ - وأشير الى أن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تعاني من نقص في الخبرة الفنية في مجال الإشراف على الممارسات المالية المحاسبية الدولية وفي مجال التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن استحداث دراسات حالة بشأن البلدان النامية بمساعدة الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد في نشر المعلومات عن إمكانات التعدين. وأكد أحد الخبراء على الحاجة الى تحسين المعلومات العلمية الجيولوجية ونظم قواعد البيانات.

٥ - وأُدلي بتعليق آخر على ما يوجد لدى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من حاجة ماسة الى إعداد إطار قانوني حديث واتفاقات نموذجية من أجل التعدين. وقُدم عرض موجز للمشاكل المتصلة بقيود الميزانية وإعادة تشكيل الاقتصادات. وذُكر أيضا أن اللجنة بحاجة الى التماس أدوات اقتصادية تضمن مردودات معقولة للبلدان المضيفة.

٦ - وذكر عديد من الخبراء الحاجة الى تحسين القضايا المتعلقة بعمليات الإنتاج، أي تبسيط الموافقات في إطار النظم الحكومية وبين مختلف مستويات الحكومة، وذلك تأمينا لكفاءة الإدارة وحسن توقيت الموافقات.

٧ - وأبدى الخبراء قلقهم أيضا بشأن تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في قطاع المعادن. وأشاروا الى وجود حاجة الى مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في إعداد مبادئ توجيهية بيئية موحدة بغية ضمان ممارسة الشركات لأعمالها وفقا لمعايير أساسية.

٨ - وذكر أحد الخبراء قضية الاستقرار السياسي من حيث تأثيرها على مستوى الاستثمار الأجنبي وقال إن توليد التأييد الشعبي للنشاط التعديني هو أحد سبل التخفيف من عدم الاستقرار.

٩ - وأشار خبير آخر الى أن الأمم المتحدة تضطلع حاليا بإعادة تشكيل قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك قطاعها الخاص بالموارد الطبيعية. وأوصي بأن تواصل الأمم المتحدة، لاسيما إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، دعمها لأنشطة قطاع المعادن، وذلك بمواصلة نفس مستوى الدعم الذي قدمته في الماضي للجنة وللبلدان النامية وللبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

١٠ - وأدلى ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا ببيان.

- - - - -